مجلة المقار للدراسات الاقتصادية | المجلد04/ العـدد: 01(2020)، ص 30– 40

المرأة المقاولة في الجزائر

The women contractor in Algeria

بلقايد ثورية [1]، بن عبد العزيز سفيان [2]، بن عبد العزيز سمير [3]

[1] جامعة طاهري محمد – بشار، touriabelcaid@yahoo.fr

[2] جامعة طاهري محمد – بشار، benadbelazizsoufyane@gmail.com

[3] جامعة طاهري محمد – بشار، samirbenabdelaziz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/04 تاريخ القبول07 /2020/09 **تاريخ النشر**: 25 /2021/01

ملخص:

تعد المقاولة النسوية أحد أهم معايير النمو الإقتصادي المعاصر لما لها من أهمية كبيرة على مختلف المستويات، كتوفير فرص العمل و التخفيف من مستويات البطالة و دعم التنمية سواء في العالم عامة أو في الجزائر خاصة، و هذا ما يفسر تزايد الإهتمام بهذا المجال الواعد، كما أن المقاولة تمكن المرأة كأم و ربة بيت من زيادة مساهمتها في النشاط الإقتصادي والعمل في الأوقات التي تناسبها سواء في المنزل أو في الحي الذي تعيش فيه مما يوفر عملا مفيدا للأسرة و المجتمع.

و جاءت هذه الورقة البحثية لغرض الإشارة إلى ذلك من خلال توضيح واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر بغية معرفة ما مدى مساهمة المقاولة النسوية في إنشاء المشروعات الصغيرة في الجزائر، و خلصت الدراسة على أن المقاولة النسوية نشطة بالجزائر.

كلمات مفتاحية:المقاولاتية،المقاول،المقاولة النسوية.

تصنيف JEL: R11, Q32

L'entrepreneuriat féminin est l'un des critères les plus importants de la croissance économique contemporaine en raison de sa grande importance à différents niveaux, tels que la création d'emplois, la réduction du chômage et le soutien au développement, que ce soit dans le monde en général ou en Algérie en particulier, ce qui explique l'intérêt croissant pour ce domaine prometteur. L'entrepreneuriat permet aux femmes, en tant que mères et femmes au foyer, d'augmenter leur contribution à l'activité économique et de travailler à des moments qui leur conviennent, que ce soit à la maison ou dans le quartier où elles vivent, ce qui fournit un travail utile à la famille et à la société.

Mots cles : L’entrepreneuriat , L'entrepreneur, L'entrepreneuriat féminin

Classification JEL : R11, Q32

المرسل بن عبد العزيز سفيان، الإيميل: benadbelazizsoufyalazizsoufyane@gmail.com

1.مقدمة:

تحظى المرأة حاليا بمكانة هامة في المجتمع الجزائري، الذي لطالما سيطرت عليه فكرة أن دور المرأة يكمن في دورها الإجتماعي فقط، و أسهمت المرأة في العديد من الإصلاحات التي عرفتها أخيرا مختلف القطاعات بالبلاد، وت مكنت من اكتساح جميع الميادين التي ظلت إلى وقت قريب حكرا على الرجل.

إذ أصبح قطاع المقاولاتية يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني كونه من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، لذلك عمدت الدولة الجزائرية إلى العمل على تعزيز المقاولاتية لاسيما المقاولاتية النسوية، و الإستعانة بالمرأة كقوة دافعة لإنجاح هذا القطاع في دولة نامية كالجزائر.

و قد عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، لكنها استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل. فالمرأة المقاولة هي التي قامت بإنشاء المؤسسة، شراءها أو اكتسابها، حيث تتحمل جميع المخاطر و المسؤوليات المالية، الإدارية والاجتماعية كما تساهم في تسييرها اليومي.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

ما واقع التوجه النسوي للمقاولتية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

1- هناك توجه كبير للنسوة لنشاط المقاولاتية بالجزائر.

2- ليس هناك توجه كبير للنسوة لنشاط المقاولاتية بالجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر، التعرف على الخصائص التي يجب أن تتوفر في المرأة المقاولة، و معرفة أهم التحفيزات و التسهيلات التي من شأنها أن تنمي هذا المجال الواعد.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية، و توفير نسبة معتبرة من مناصب الشغل الذي بدوره يؤدي إلى تقليص نسبة البطالة خاصة عند الفئة النسوية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية و هذا بالاستعانة ببعض الجداول البيانية و التحليلات.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المقاولة النسوية مفهومها و خصائصها

المحور الثاني: تطور العمل النسوي في الجزائر قبل و بعد الإستقلال

المحور الثالث: المقاولة النسوية و المشروعات الصغيرة في الجزائر

2. المقاولة النسوية مفهومها و خصائصها:

1.2 مفهوم المرأة المقاولة:

وفقا لـ: Belcourt، Burke و Lee-Gosselin (1991) المرأة المقاولة هي " المرأة التي تسعى لتحقيق الذات، و الاستقلالية المالية و السيطرة على وجودها من خلال إطلاق و إدارة مؤسستها الخاصة ".

2.2 أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المرأة المقاولة:

تعتبر المرأة المقاولة تلك المرأة التي تنظم و تملك و تدير و تتحمل مخاطر مشروعها التي تديره، و بالتالي لابد أن يتوفر في شخصها خصائص و مميزات تمكنها من التوفيق في إدارة أعمالها، و من أهم هذه الخصائص:

أ- الخصائص الإجتماعية:

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الإستمرار.
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة و مسؤوليتها اتجاه المقاولة.
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري: باعتبار المورد البشري أهم مورد في المقاولة فلابد أن تتوفر في المرأة المقاولة خاصية القدرة على التعرف على مواطن القوة لكل عامل ثم استخدامها لتحفيزه و توجيهها في خدمة أهداف المقاولة، هذا في الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فلابد أن تتوفر فيها صفة المنسق بين الموردين و الزبائن و المجتمع المحيط بها، أي لابد من إتقان أساليب الإتصال مع الأطراف المتعامل معها و تحفيزهم، و إقناعهم و قيادتهم لإنجاح أهداف المقاولة.

ب- الخصائص الذاتية: (الجودي علي محمد، 2014-2015، ص115)

- القدرة على تحقيق النجاح أي لابد أن يتوفر عامل التفاؤل المدعم بأسس واقعية مدروسة.
- توفر روح المبادرة و نقصد به أن المرأة المقاولة إذا أرادت أن تبرز في عملها لابد أن تكون تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة و ما تقدمه من إضافات.
- التميز و الكفاءة في مجال العمل: فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في قدراتها و إمكانياتها و أن يكون لها إلهام كافي بالعمل الذي تنشط فيه المقاولة لأن عدم توفر هذا العنصر سيؤدي بالضرورة إلى الفشل وزوال المقاولة في بدايتها.
- توفر روح المخاطرة: الرغبة في المخاطرة المعقولة، و نعني بها امتلاك القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة قد لا تقنع الآخرين لكنها ترى أن أهدافها معقولة و مقنعة و ممكنة التحقيق، ذلك أن في أغلب الأحيان يكون استثمارها في مجال معرفتها و خلفيتها و خبرتها مما يؤدي إلى زيادة نجاحها.
- القدرة على تحمل المسؤولية و الرغبة في الحصول عليها: لأن المرأة المقاولة تشعر بالمسؤولية الشخصية عن النتائج المحصل عليها كما أنها تفضل استثمار مواردها بالشكل الذي يخدم أهدافها الشخصية.
- حسن استغلال الفرص.

ت– الخصائص التنظيمية:

– امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت و إدارته.

– المهارة في التنظيم: لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل و نوعية النشاط و مستلزماته المناسبة كما و نوعا.

ث– الخصائص الذهنية:

– سرعة الفهم و الإستيعاب: بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها، إذ تعتبر منبع الأفكار الجديدة، مما يتطلب قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من الأعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية و الفكرية يساعدها على الربط بين الأنشطة و الوظائف ضمن كيان المقاولة.

ج– الخصائص التعليمية:

– مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الإستغلال.

3. تطور العمل النسوي في الجزائر قبل و بعد الإستقلال:

شهد النشاط النسوي في الجزائر عدة تطورات، نظرا لما عايشته الدولة الجزائرية من فترات خاصة إبان الإحتلال الفرنسي، و قد كانت النساء تمثل قوة مواتية مع نظيرها الرجل، و من بين هذه النساء وريدة لوصيف، حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد، مريم بوعتورة، جميلة بوعزة، فاطمة نسومر ... الخ أسماء خلدها التاريخ كافحت من أجل استقلال الجزائر منذ إندلاع الثورة التحريرية 1954، إلى غاية الإعلان عن الاستقلال عام 1962، هن نموذج المرأة الجزائرية التي لم تتوان ولم تتردد في تحمل المسؤولية اتجاه الثورة التحريرية المجيدة، حيث أخذ نشاط المرأة الجزائرية في الثورة عدة أنماط و أشكال تباين بين العمل الميداني و النضال الكفاحي، و حتى بعد الاستقلال سعت المرأة الجزائرية أن تبرز مكانتها في المجتمع بكل الطرق الممكنة، رغم العوائق التي كانت تواجهها خاصة الفترات الأولى من الاستقلال.

1.3 أثناء الفترة الإستعمارية:

تحملت المرأة في الفترة الإستعمارية مهاما كثيرة و متنوعة، و كان عملها يتمحور حسب المناطق، ففي الريف تعمل المرأة في الزراعة و تربية المواشي و في المدن تعمل على الخياطة و الحياكة و التوليد، و في الصحراء كذلك الحياكة و صناعة الفخار.

و على العموم، كن يساعدن الثوار بخياطة الملابس و إعداد الأكل، العناية بالجرحى، والقيام بمظاهرات أمام البلديات ضد تجنيد الأبناء في صفوف الجيش الفرنسي. (دباح نادية، 2011-2012، ص220)

و في هذا الصدد، صرحت الباحثة الفرنسية "Turshen Meredith" واصفة النساء الجزائريات إبان الثورة: " أنهن شاركن بفاعلية كمقاتلات و جواسيس و في جمع التبرعات وكذلك كممرضات و في غسل الملابس وكطاهيات ". و قد تم

تسجيل سنة 1956 حوالي 400 مجاهدة مقابل 300 ألف رجل .أما عن العمل المقاولاتي أو النشاط في المجال الاقتصادي عامة في هذه الفترة، فقد كان ضعيفا جدا، حيث كانت نسبة النساء الناشطات في هذا المجال تمثل 1 % فقط، وكانت تتمحور أهم نشاطاتهن في طحن الحبوب بوسائل تقليدية، و نقلها إلى مراكز خاصة في أعالي الجبال و الغابات لبيعها، والإبداع في صنع الزرابي و الألبسة الصوفية و بيعها، و القيام بمبادلات تجارية من أجل سد حاجيات و لوازم البيت.

2.3 غداة الإستقلال:

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها، و تفرض وجودها في مختلف المجالات، فبعد أزيد من خمس عقود من تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها تمكنت من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية، و لأن المرأة لعبت دورا بطوليا جنبا إلى جنب الرجل إبان الثورة التحريرية و ما تلاها في مرحلة البناء و التشييد، فقد استحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية المحلية لبلد مر بعدة مراحل انتقالية طبعتها تغيرات مجتمعية، و تحديات داخلية وخارجية أثرت فيه سلبا و إيجابا سواء من الناحية السياسية و الإقتصادية، فسياسيا مرت بـ:

أ- مرحلة الأحادية الحزبية:

تعد هذه المرحلة بمثابة فترة إنتقالية من عهد المستعمر إلى نظام ينادي بالشرعية الثورية، و سعى حزب جبهة التحرير الوطني للسيطرة على مقاليد الحكم، و بسبب الفكر التقليدي السائد كانت وضعية المرأة شبه مهمشة، ومع ذلك عمد النظام الجزائري إلى إعطائها بعضا من الحقوق.

إذ جاء في أول دستور للجزائر المستقلة عام 1963 إقرار المساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق والواجبات، و ذلك لإخراج المرأة من الوضع التقليدي الذي تعيشه، و كما منح قانون خميستي الذي صادق عليه المجلس التأسيسي في 29 جوان 1963 مكانة هامة للمرأة، و ذلك بإشراكها في الحياة العامة، و إعطائها فرصة للتعليم. حيث بلغت نسبة التعليم سنة 1966 37%.

هذا الإرتفاع الإيجابي للمستوى التعليمي أدى إلى مضاعفة اليد العاملة النسوية أكثر من ثلاث مرات في أقل من أربعين سنة، حيث بلغت نسبة اليد العاملة النسوية سنة 1977، 5,2 % مع ذلك تبقى هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالمغرب وتونس، حيث بلغت النسبة في المغرب 26 % أما في تونس25 %. و قد تضمن ميثاق الجزائر عام 1964 نداء صريحا للمرأة الجزائرية يدعوها للمشاركة في العمل السياسي و الإقتصادي، و أن " تجعل طاقتها في خدمة بلدها من خلال المشاركة في الحياة الاقتصادية بحيث يكون العمل، هو السبيل الحقيقي لترقيتها ". (جربال كهينة، 2013، ص20)

ب- مرحلة التعددية الحزبية:

طبقت التعددية الحزبية بعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم عام 1988، و لم يظهر مظاهر تطبيق حقوق المرأة و تقرير المساواة بين الجنسين فعليا إلا في هذه الفترة، ففي عهد هواري بومدين كان هناك بعضا من التحفظ والتشدد لتكون المرأة و الرجل في نفس الرتبة، لكن مع تطبيق التعددية الحزبية في عهد الشاذلي توسعت حظوظ المرأة في التعليم و العمل لا سيما في المجال الإقتصادي، و كما ذكرت بعض إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فإنه من (1988 إلى 2015)

تضاعف عدد النساء العاملات 20 مرة من 500,90 ألف إلى 2,275 مليون، حيث بلغت القوة العاملة الكلية في سبتمبر 2014 حوالي 11,453 مليون شخص من بينهم 2,078 مليون امرأة أي ما يعادل 18,1 %.

و حسب الباحث الإقتصادي "عمر هارون" بجامعة المدية فإن هذه النسبة ارتفعت بعد ولوج المرأة عالم المقاولاتية و التي قامت بخطوات عملاقة لفائدة الاقتصاد الوطني، خاصة و أن دستور 89 دعم المرأة بتوسيع حقوقها السياسية و الإقتصادية، وفي سنة 1995 صادقت الجزائر على مؤتمر بكين، بحيث اتجهت الحكومة إلى اعتماد سياسات تستجيب لقضايا و متطلبات المرأة و القضاء على كل أشكال التمييز ضدها في اتفاقية (CEDAW) سنة 1996، و في نفس العام تم إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة، و تم وضع خطط و برامج للتكفل بالنساء خاصة المهمشات من قبل المجتمع و الأسرة.

إضافة إلى إقامة برامج حكومية تهدف إلى إدماج المرأة في الحياة العامة، و منها الإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة، وكان ذلك في مارس 2010، بمقتضاها يتم السماح للنساء بالإستفادة من برامج دعم التنمية من أجل التعاون و إتخاذ القرارات بين الرجل و المرأة، و يليه برامج لدعم قيادة المرأة و مشاركتها في الحياة السياسية و الإقتصادية و العامة و الذي يهدف إلى تأهيل المرأة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و قد تقلدت المرأة عدة مسؤوليات كوزيرة و سفيرة و محافظة ورئيسة دائرة و رئيسة مجلس الدولة و رئيسة ديوان، كما ترشحت في الإنتخابات الرئاسية سنتي (2004 و 2009) من خلال مشاركة رئيسة حزب العمال "لويزة حنون".

و قد مثلت المرأة نسبة 46,49 % من الهيئة الإنتخابية التشريعية، و 50,68 % منهن شاركن في رئاسيات 2004.

و رغم هذا لم ترق نسب التمثيل السياسي إلى مستوى طموح المرأة الجزائرية، أين بلغت نسبة النساء المشاركات في البرلمان للعهدة 2007 – 2012، 7,75 % بالمجلس الشعبي الوطني، و قد ارتفعت هذه النسبة في تشريعات 2012 بفضل اعتماد نظام الكوطة النسوية. و تشريعات 2017 وصلت 145 امرأة إلى البرلمان، بما يقارب ثلث عدد نواب المجلس النيابي و بنسبة 31,38 % من العدد الإجمالي البالغ 462 نائب.

4. المقاولة النسوية و المشروعات الصغيرة في الجزائر:

دفع الاهتمام الذي خصته الجزائر للمقاولاتية بواضعي السياسات لإرساء العديد من الآليات التي تسمح بدمج المرأة في النشاط الاقتصادي و من بين هذه الآليات نجد مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الهيئات غير الحكومية التي تهدف في مجملها إلى حث المرأة على الانخراط في الحياة الاقتصادية و ترقية نشاطها بما يساعد في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. (موفق سهام، هيشر سميرة، 2015، ص15)

كل هذا أدى إلى توسع في النسيج المؤسساتي النسوي كما سنوضحه فيما يلي:

1.4 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، و قد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، و هي هيئة وطنية

ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات. (أعجيري جهيدة، 2016، ص30)

و منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم الشباب و إلى غاية 30 جوان 2016، قامت الوكالة بتمويل 327802 مشروع مقاولة رجالية مقابل 36643 مشروع مقولة نسائية في إطار إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة، و تتوزع هذه المشاريع حسب النشاط كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 1: توزيع عدد المشاريع الممولة من الوكالة حسب الجنس و القطاع لغاية 2016/06/30.

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	النسبة المئوية للنساء
الزراعة	52367	49951	2416	% 5
الصناعات التقليدية	42513	35258	7255	% 17
البناء و الأشغال العمومية	31864	31172	692	% 2
الري	541	517	24	% 4
الصناعة	23915	20528	3387	% 14
الصيانة	9081	8928	153	% 02
الصيد البحري	1119	1103	16	% 1
أعمال حرة	9198	5135	4063	% 44
الخدمات	104947	87889	17058	% 16
نقل التبريد	13385	12996	389	% 03
نقل البضائع	56530	55821	709	% 01
نقل المسافرين	18985	18504	481	% 03
المجموع	364445	327802	36643	% 10

المصدر: ارتفاع نسبة المقاولات النسوية في الجزائر إلى 15 %، الموقع http://radioalgerie.dz، تم تصفحة بتاريخ : 2020/03/02.

التفسير :

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة المشاريع التي تمتلكها النساء تمثل بـ 10 % من العدد الكلي، و أن النساء ينافسن الرجال بشدة في قطاع الأعمال الحرة و الخدمات و الصناعات التقليدية بنسب 44 %، 16 %، 17 % من العدد الإجمالي لهذه القطاعات، و هذا راجع لطبيعة هذه النشاطات التي تتناسب مع خصائص المرأة. عكس ذلك النشاطات فيما يتعلق بالنشاطات المتمثلة في الصيد البحري و الصيانة و البناء والأشغال العمومية والنقل و الزراعة و التي لا تتعدى نسبة 5%، و

ذلك لأن هذه المشاريع لا تتلاءم وخصوصية المرأة من جهة و عدم امتلاك المرأة للخبرة و المعرفة المتعلقة بهذه النشاطات من جهة أخرى.

2.4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، و هي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، و هي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. و بالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع و هو موجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مريحة؛ وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 1000000 دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل و تكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة. (مناد لطيفة، صغيري فوزية، 2017، ص10)

و قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها و إلى غاية 2016/11/30 بتقديم 779025 قرض على مستوى التراب الوطني، و الجدول الآتي يوضح توزيع عدد المستفيدين من هذه القروض حسب الجنس:

الجدول 2: توزيع عدد المستفيدين من القروض حسب الجنس.

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	484339	% 62,17
رجال	294686	% 37,83
المجموع	779025	% 100

المصدر: ارتفاع نسبة المقاولات النسوية في الجزائر إلى 15 %، الموقع http://radioalgerie.dz، تم تصفحة بتاريخ : 2020/03/02.

التفسير :

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة النساء اللائي إستفدن من القروض المقدمة من الوكالة تقارب 63 %، بينما نسبة الرجال الذين إستفادوا من القروض لم تتجاوز نسبة 38 %، و هذا راجع لأن نسبة القروض المخصصة لشراء المواد الأولية أكبر من القروض المخصصة لإنشاء المشاريع المصغرة، حيث أن النساء يقمن بشراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية من لوازم النسيج و الخياطة و غيرها، كما أن هذا النوع من القروض يشجع كثيرا النساء القاطنات في البيت على توسيع مشاريعهن و إنشاء مشاريع جديدة خاصة في مجال الصناعات التقليدية و الفلاحة.

3.4 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشأت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج، و ذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل و المساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل. إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار و التقليص من حجم البطالة، و هو ما يتضح من مهامه، و المتمثلة في: (صاري اسماعيل، سعيداني رشيد، 2017، ص30)

- المساعدة على البحث عن الشغل.
- دعم العمل الحر.
- التكوين بإعادة التأهيل.

و منذ نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية 2016/06/30، قام بتمويل 36643 مشروع صغير، منها 3533 مشروع لمقاولة نسائية و الباقي لمقاولة رجالية. و يمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

الجدول 3: توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب النشاط.

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة خلال 2015		المشاريع الممولة إلى غاية 2016/06/30	
	المشاريع الممولة	نسبة النساء	المشاريع الممولة	نسبة النساء
الزراعة	1978	% 11,17	16166	% 11,77
الصناعات التقليدية	1260	% 20	11130	%22,09
البناء و الأشغال العمومية	310	% 2,90	7909	% 2,28
الري	09	% 0	316	% 4,75
الصناعة	558	% 22,76	10379	% 21,72
الصيانة	31	% 0	768	% 2,34
الصيد البحري	27	% 0	382	% 0,52
أعمال حرة	67	% 35,82	778	% 43,19
الخدمات	1274	% 18,05	29526	% 17,05
نقل البضائع	39	% 0	45831	% 1,52
نقل المسافرين	07	% 0	12188	% 1,23
المجموع	5559	% 15,52	36643	% 9,64

المصدر: ارتفاع نسبة المقاولات النسوية في الجزائر إلى 15 %، الموقع http://radioalgerie.dz، تم تصفحة بتاريخ: 2020/03/02.

التفسير:

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المشاريع التي إستفادت منها النساء تتوزع على جميع القطاعات، إلا أنها تتواجد بنسب كبيرة في كل من قطاع الأعمال الحرة و الصناعات التقليدية و الصناعة و الخدمات بنسب 43,19 % و 22,09 % و % 21,72و 17,05 %، و هذا راجع لتناسب هذه القطاعات مع خصوصية المرأة من جهة، و إمتلاكها الكفاءة والمهارة و الخبرات في هذه المجالات من جهة أخرى.

5. تحليل النتائج:

انطلاقا من الدراسة تبين لنا صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن هناك توجه كبير للنسوة لنشاط المقاولاتية بالجزائر، حيث وضعت هذه الأخيرة تسهيلات في تمويل مشاريع النساء و ذلك عن طريق الوكالات الوطنية. و عليه عدم صحة الفرضية الثانية ألا و هي ليس هناك توجه كبير للنسوة لنشاط المقاولاتية بالجزائر.

6. خاتمة:

بات معروفا في الوقت الراهن، أنه من غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي دون إدماج المرأة، خاصة و أنها تمثل نصف المجتمع؛ و هذا فعلا ما أكدته الدراسات و تقر به الإحصائيات عبر مختلف البلدان، حيث تشير واحدة من هذه الدراسات التي ينظمها GEM " أن هناك ارتباطا قويا بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي و النمو، و أن اندماج المرأة في المقاولة يفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين البلدان ".

حيث استطاعت المرأة أن تثبت كفاءتها و قدرتها على إنشاء مؤسسة خاصة بها تستطيع تسييرها و إدارتها بكفاءة، وبالرغم من احتلال الرجال النسبة الكبرى من امتلاك المشاريع إلا أنها استطاعت منافسته في جميع المجالات كما ساهمت في تحقيق التنمية للبلاد و توفير مناصب شغل و التخفيف من البطالة و تحسين وضعيتها الإجتماعية و الإقتصادية.

و قد سعت الجزائر إلى توفير كل الإمكانات لتسهل على المرأة المشاركة في الحياة الإقتصادية و إنشاء مؤسسة خاصة بها، بالرغم من ارتفاعها في الآونة الأخيرة إلا أنه تبقى نسبة مشاركتها ضئيلة مقارنة بالدول الغربية و ترتكز غالبية المشاريع على القطاعات الخدمية و التجارية و المهن الحرة.

الاقتراحات:

1- تشجيع العمل النسوي بشكل أكثر و ذلك بوضع تسهيلات للمشاركة في المعارض الدولية.

2- الزيادة في تمويل مشاريع النسوة من غير الصناعات التقليدية.

قائمة المراجع:

1- أعجيري جهيدة، المرأة الجزائرية المقاولة و دورها في التنمية الاقتصادية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، السنة العاشرة، جوان، الجزء الثاني، العدد : 01، 2016.

2- الجودي علي محمد، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر "03"، 2014-2015.

3- جربال كهينة، المقاولة النسوية في الجزائر بين واقع الاقتصاد الريعي و رهان التمكين، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد : 08، 2013.

4- دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها من 2000 إلى 2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر "03"، 2011-2012.

5- صاري اسماعيل، سعيداني رشيد، مساهمة المقاولة النسوية في إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر في إطار هيئات الدعم (ANSEJ, ANGEM, CNAC)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جوان، العدد : 02، 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي- الجزائر.

6- مناد لطيفة، صغيري فوزية، واقع العمل النسوي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، الجزائر، العدد: 02، 2017.

7- موفق سهام، هيشر سميرة، المرأة العاملة و المناصب القيادية " دراسة لظاهرة السقف الزجاجي"، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جوان، العدد : 17، 2015.